الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
14 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد البيَّاتي ..... (العراق)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-56335 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/61/283 و 303)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/61/38 و 122 و Add.1 و 292 و 318)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/61/174)

١ - **السيدة أوينو** (أوغندا): قالت إن دستور أوغندا الذي صدر في عام ١٩٩٥ بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يكفل التوازن بين الجنسين والتمثيل العادل للمرأة في جميع الهيئات الدستورية ويكفل الملكية الاقتصادية للمرأة وحقوق الأمومة والحقوق السياسية لها. وذكرت أن وزارة المرأة والعمل والتنمية الاجتماعية تقود وتنسِّق آليات تعزيز المساواة بين الجنسين، بما فيها وضع السياسات والبرامج والخطط المراعية لمسائل الجنسين وتعميم المنظور الجنساني. وقالت إنها وضعت خطة للاستثمار في قطاع التنمية الاجتماعية لتعزيز الحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والمساواة والحقوق الإنسانية للفقراء والضعفاء.

٢ - وذكرت أن حكومتها تنفِّذ برنامجاً للتعليم الابتدائي العام وأنها ستنفِّذ اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ برنامجاً للتعليم الثانوي العام يستهدف تحقيق أهداف التعليم للجميع. وأضافت أن مستويات الالتحاق بالمدارس قد ارتفعت بوجه عام وأن الفتيات يمثلن ٤٩ في المائة من مجموع الطلبة. وذكرت أن معدل التحاق الفتيات بالجامعات العامة يصل إلى ٣٥ في المائة وأن ٨٠ في المائة من المستفيدين ببرامج محو أمية الكبار هن من النساء. وقالت إن برنامج الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة والصناعة الحيوانية ومصائد الأسماك قد حرَّك ونظَّم المرأة الريفية ودربها على الإنتاج الزراعي والزراعة السمكية والاحتفاظ بالسجلات. وذكرت أن الحكومة تتخذ أيضاً تدابير لضمان فرص المرأة في الحصول على الموارد الإنتاجية وزيادة فرصها في الوصول إلى أسواق العمل، بما فيها الأسواق الإقليمية والدولية. وأضافت أنها تعمل على توفير بيئة ممكِّنة لتوفير واستخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وخاصة بالنسبة للفئات المُهمَّشة ومنها المرأة.

٣ - وقالت إن حكومتها ملتزمة بإعلان فيينا بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وباتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وذكرت أنها تعتقد أنه يجب أن تكون هناك حركة واعية نحو زيادة عدد النساء في مراكز اتخاذ القرار في عمليات تسوية المنازعات وبناء السلام. وقالت إنها حدَّدت الصحة الجنسية والتناسلية للمرأة باعتبارها مجالاً حيوياً تتناوله في خطة العمل الوطنية. وأضافت أن سياستها الصحية الوطنية تعزز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتوزيع الخدمات الصحية وتخطيط البرامج الصحية وتنفيذها. وقالت إنها قامت بدور قيادي في منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وعلاجه وتخفيف آثاره. وأضافت أنه نتيجة لذلك انخفض معدل انتشار المرض من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٦,٥ في المائة في الوقت الحاضر.

٤ - وقالت إن من التحديات الأخرى ضمان توفير الخدمات المالية بما يتجاوز مجرد تقديم القروض الصغيرة للمرأة الأوغندية، خاصة في المناطق الريفية، وزيادة فرص وصول منتجاتها إلى الأسواق. وذكرت أن الموارد بلغت مستويات كافية لضمان التغطية الكافية بالبرامج الحكومية وبالتدخلات وتقديم الخدمات.

٥ - **السيدة هيل** (إريتريا): قالت إنه في بداية عام ٢٠٠٦ قدَّمت حكومتها التقرير الموحّد الذي ضم التقرير الأوَّلي والتقريرين الثاني والثالث إلى اللجنة المعنية بالقضاء

على التمييز ضد المرأة. وذكرت أن هذه العملية المفيدة جداً ساعدت على ما تحقق في إريتريا من تقدّم في تعزيز حقوق المرأة وإظهار المجالات التي تحتاج إلى زيادة الاهتمام بها. وقالت إنها يسعدها أن تعلن أن أغلبية النساء في إريتريا يؤيدن القوانين التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وأضافت أنه تحقيقاً لهذه الغاية يجري تنفيذ حملة متكاملة متعددة القطاعات ومنسَّقة تنسيقاً جيداً من جانب الحكومة والاتحاد الوطني للمرأة في إريتريا.

٦ - وذكرت أن حكومتها ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ أهداف بيجين. وأضافت أنه لأسباب تاريخية وأغراض عملية يتولى مهمة تعميم المنظور الجنساني في إريتريا الاتحاد الوطني للمرأة في إريتريا الذي له الولاية والقدرة على أن يعمل كمنسّق وطني مستقل لمسائل المرأة. وأضافت أنه تم في عام ٢٠٠٥ إعداد خطة عمل خمسية وطنية لمسائل الجنسين أقرها مجلس الوزراء لتكون إطاراً مرشداً لجميع القطاعات.

٧ - وأضافت أن حقوق المرأة مُعتَرف بها في أول دستور لإريتريا (١٩٩٧). وقالت إن ٣٠ في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية مُحتَفَظ بها للمرأة وأن للمرأة الحق في أن تشارك بحرية في الانتخابات المتعلقة بالمقاعد المتبقية التي تمثل ٧٠ في المائة. وقالت إن للمرأة الحق في شغل الوظائف القيادية والتصويت والترشيح بالنسبة لأي مقعد سياسي في الجمعية الوطنية أو الجمعيات الإقليمية أو جمعيات القرى وفي أن تستفيد بجميع أنواع الفرص الاقتصادية على أساس التساوي مع الرجل.

٨ - وقالت إن ورقة استراتيجية الحد من الفقر في إريتريا تؤكد بوجه خاص على احتياجات المرأة. وذكرت أن الحكومة اعتمدت تدابير لزيادة فرص المرأة في الحصول على المواد وفي الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية. وأضافت أنها اتخذت خطوات لضمان أن تتمتع المرأة تمتعاً كاملاً بالمساواة في الرعاية الصحية وفي الحصول على المعلومات اللازمة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وأضافت أنها وضعت برنامجاً للتوزيع المجاني للفيتامينات الأساسية واليودين والناموسيات على النساء اللاتي هن في سن الحمل.

٩ - وفيما يتعلق بالتعليم، ذكرت أن الحكومة وضعت سياسة واستراتيجية وطنية لتعليم الجنسين تكفل للجنسين المساواة في الحقوق والفرص وتضييق التفاوت في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي. وأضافت أن هذه السياسة تتفق والأهداف الإنمائية للألفية وأنها تسعى إلى تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

١٠ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن اللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية هي الهيئة الحكومية المكلَّفة بتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وذكر أن هذه اللجنة حدَّدت أربعة أهداف قانونية في استراتيجيتها وهي الالتزام بالصكوك الدولية؛ وتنفيذ النصوص القانونية التي تكفل حقوق المرأة؛ ووضع مشاريع القوانين التي تُعمل حقوق المرأة؛ وتأكيد حقوقها الإنسانية في جميع النصوص التشريعية. وذكر في هذا الصدد أن الجهود تتركّز على زيادة الوعي بالصكوك الدولية، والانضمام إلى الصكوك التي لم تصبح لبنان بعد طرفاً فيها، وسحب تحفظات لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وذكر أنه توزَّع على جميع المدارس كُتب مدرسية تشير إلى الاتفاقية وإلى العهود الدولية لحقوق الإنسان. وقال إن لبنان تستفيد من منجزات الدول العربية الأخرى وتساهم في هذه الإنجازات من خلال عضويتها في منظمة المرأة العربية والشبكة البرلمانية للمرأة العربية.

١١ - وقال إن حكومته مقتنعة بأن ربط النهوض بالمرأة بالتنمية الاجتماعية خطوة هامة ينبغي متابعتها بقوة وإلحاح.

وذكر أن النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يمكن النظر إليهما من زوايا كثيرة مختلفة، ولكن أهم هذه الزوايا بالنسبة لوفده هي المسألة التي أبرزها منهاج عمل بيجين عندما أشار إلى إنهاء الصراعات وتحقيق السلام كشرطين للنهوض بالمرأة. وأضاف أن العدوان الإسرائيلي واستمرار احتلال الأراضي اللبنانية ما زال يشكّل أكبر عقبة أمام نمو البلد في كل مجال، وخاصة في مجال النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. على أنه أضاف أن المرأة اللبنانية تملك روحاً لا تُقهَر كما أوضح ذلك مثل المرأتين اللتين أظهرتا القوة والكرامة في مواجهة الإرهاب. وأضاف أن مي شدياق، وهي مقدمة برامج تليفزيونية معروفة، عادت إلى عملها لتقدِّم الأخبار على الرغم من فقدها لإحدى ذراعيها وإحدى ساقيها في هجوم بالقنابل أريد به إسكاتها. وأضاف أن ليلى نجيب، وهي مصوّرة صحفية شابة، قُتِلَت في آب/أغسطس ٢٠٠٦ في غارة جوية إسرائيلية موجَّهة أثناء قيامها بتحقيق صحفي حول العدوان الإسرائيلي على لبنان. وأضاف أن وفده يدين قتل المدنيين من أي دين أو قومية وأعرب عن أمله في أن تستطيع المرأة في الشرق الأوسط – سواء في لبنان أو فلسطين أو إسرائيل – العيش في سلام حتى تستطيع تحقيق كل إمكانياتها وأن تخدم بذلك مجتمعاتها.

١٢ - **السيد خلف الله** (تونس): قال إن المشاركة النشطة للمرأة مسألة حاسمة بالنسبة لعملية التنمية في أي بلد وأنه يتعيَّن تعزيز حقوق المرأة وتعزيز مركزها. وقال إن تونس منذ حصولها على الاستقلال تعمل باستمرار على تعزيز النهوض بالمرأة. وأضاف أنه باعتماد قانون الأحوال الشخصية في عام ١٩٥٦ تحررت المرأة التونسية من ممارسات معيَّنة تنتهك كرامتها كإنسانه. وقال إن التعليم أصبح مجانياً وعاماً وأن المرأة تمثل حالياً ٥٧ في المائة من طلاب الجامعات. وأضاف أن المرأة التونسية تشارك مشاركة نشطة في الحياة السياسية والاقتصادية وتشغل مراكز رفيعة في الحكومة وفي القطاع الخاص. وذكر أنه سيتم قريباً إصدار قانون يعطي للمرأة الحق في أن تعمل لبعض الوقت وأن تحصل على ثلثي مرتبها مع الاحتفاظ بجميع استحقاقاتها في الضمان الاجتماعي وفي المعاش التقاعدي.

١٣ - وقال إن الحكومة، في محاولة منها لتبادل الخبرات، تتعاون مع البلدان الأخرى في أفريقيا وغيرها في إطار تعاوني ثلاثي يتبادل فيه الخبراء التونسيون الخبرات في مختلف المجالات، بما فيها تنظيم الأسرة، وهو ما أتاح لتونس أن تصل بمعدل نمو السكان فيها إلى ١,١ في المائة. وذكر أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ استضافت الحكومة المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ووجَّه الانتباه في هذا الصدد إلى الفقرة ٩٠ من خطة تونس لمجتمع المعلومات والفقرتين ١٣ و ٢٣ من التزام تونس اللتين تدعوان إلى زيادة مشاركة المرأة في مجتمع المعلومات.

١٤ - وذكر أن وضع المرأة الفلسطينية لا يمكن التغاضي عنه. وأضاف أن الانتهاك المنهجي والمستمر لحقوقها الأساسية، وخاصة حقها في الحياة، أمر غير مقبول ولا يتفق مع الصكوك الإنسانية وصكوك حقوق الإنسان.

١٥ - **السيدة إتوا–أبيولو** (الكونغو): قالت إن حكومتها أنشأت عيادات قانونية للنساء من ضحايا جميع أنواع العنف، وخاصة العنف الجنسي. وذكرت أن الخدمات تُقَدَّم إلى هؤلاء النساء بالاشتراك مع بعض الوكالات الإنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومع منظمات المجتمع المدني. وأضافت أن الحكومة تعطي أولوية عالية لتحقيق المساواة بين الجنسين وللتمكين للمرأة وأن دستور عام ٢٠٠٢ يكفل المساواة بين الجنسين. وذكرت أنه تم عقد دورات إعلامية ودورات للتدريب لإعداد المرأة للمشاركة السياسية وأنه تم تنظيم برامج للدعوة لزيادة فرص المرأة في شغل مراكز اتخاذ القرار كما تم إنشاء

مراكز اتصال فيما يتعلق بشؤون المرأة في مختلف الوزارات. على أنها أضافت أنه ما زال هناك الكثير مما يتعيَّن القيام به لزيادة تمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرارات.

١٦ - وذكرت أن حكومتها قامت بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالبدء في مشاريع لتخفيض معدل التسرُّب من المدارس بين الفتيات وتضييق الفجوة بين البنين والبنات في دراسة العلوم والتكنولوجيا. وأضافت أن حكومتها نظَّمت حملات لزيادة الوعي بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك التي أصبحت الكونغو طرفاً فيها. وقالت إنه لمكافحة ارتفاع نسبة الفقر بين الإناث تعمل الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بتعزيز استفادة المرأة من مؤسسات الادخار والإقراض الخاصة بالمرأة. وقالت إنه يجري أيضاً تدريب مختلف المجموعات النسائية، ومنها الأمهات من المراهقات، في مجالات مثل الخياطة والتطريز وتجهيز المنتجات الزراعية والغذائية، وتقديم الأطعمة في المناسبات والعمل في الحدائق والانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧ - وأضافت أن حكومتها معنية بوجه خاص بتعرض النساء والفتيات الشديد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وأضافت أنها، لهذا، أعدت خطة وطنية لمكافحة الإيدز وأنشأت المجلس الوطني لمكافحة الإيدز التابع مباشرة لرئيس الجمهورية. وقالت إن هاتين الآليتين تأخذان في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والأمهات والأطفال في مجال الوقاية والعلاج.

١٨ - وقالت إن بلدها، على الرغم مما تحقق من تقدُّم، ما زال يواجه عقبات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية خطيرة فيما يبذله من جهود لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقالت إن حكومتها ستضاعف جهودها من أجل تحقيق أهداف بيجين والأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها بحاجة إلى مساعدة عن طريق الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف. وأضافت أن ما تم مؤخراً من توقيع اتفاق مع صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة لإقامة مكتب قطري في برازافيل هو تعبير عن استعداد حكومتها للتعاون مع هؤلاء الشركاء.

١٩ - **السيدة سعود** (عُمان): قالت إن المساواة بين الجنسين ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية وأن جلالة السلطان قابوس بن سعيد دعا المرأة إلى المشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعُمان. وذكرت أنه توجد بالحكومة أربع وزيرات وسفيرتان وأن المرأة تمثّل ١٢ في المائة من أعضاء مجلس الدولة ومجلس الشورى، و ٣١ في المائة من أفراد الخدمة المدنية، و٥٦ في المائة من العاملين في مجال التعليم. وأضافت أن وزارة شؤون المرأة والطفل تنظِّم أنشطة تدريبية عديدة للمرأة، وأن احتياجات المرأة للرعاية تلبيها ٣٩ جمعية نسائية، وأن لجنة لتنسيق العمل التطوعي للمرأة تقوم بتنسيق العلاقات بين عُمان والمنظمات الدولية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومتطوعاتها البالغ عددهن ٣ ٠٠٠ متطوعة في عُمان. وقالت إنه يوجد أيضاً ١٤ مركزاً ريفياً للمرأة توفِّر التدريب على المهارات التقليدية وأن مساعدة الضمان الاجتماعي الشهرية متوافرة للنساء اللاتي يقعن في حبال الفقر. وأضافت أن القانون الأساسي للدولة يكفل التعليم للجنسين وأن جامعة السلطان قابوس تقدّم المنح وفرص السفر للطلاب من الجنسين على قدم المساواة. وذكرت أن السياسات الصحية للحكومة تنظِّم برامج رعاية الأمومة والمباعدة بين الولادات وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وأضافت أنه حدثت في السنوات الأخيرة زيادة في عدد النساء في سوق العمل. وقالت إن وسائل الإعلام تقوم بدور هام في زيادة وعي الجمهور بمسائل الجنسين.

٢٠ - **السيدة إيلون شاهار** (إسرائيل): أشارت إلى الالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتي قُدِّمَت في مؤتمر القمة العالمي الذي عُقِد في عام ٢٠٠٥، بما فيها إعادة التأكيد على منهاج عمل بيجين، وقالت إن التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات، والتمكين للمرأة عموماً، ضروريان للتنمية في جميع الدول. وأضافت أنه في ظروف العولمة يسهم تعليم المرأة ومركزها القانوني في الميزة التنافسية لأي بلد. وأضافت أن الدفاع عن حقوق المرأة وعن المساواة هو التزام أخلاقي منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

٢١ - ورحَّبت بالدراسة المتعمَّقة المقدمة من الأمين العام بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122 وAdd.1) التي تظهر أنه لم يتحقق تقدُّم حقيقي في هذا المجال. وذكرت أنه لا ينبغي للدول ولا للأفراد استخدام عاداتهم وتقاليدهم لتبرير العنف ضد المرأة وأنه يتعيَّن على الدول منع هذا التدهور الذي يساعد فيه انعدام المساواة الذي يؤدي إليه العنف القائم على أساس الجنس، بدوره، على استمرار العنف. وقالت إنه يتعيَّن وضع القوانين وتنفيذها بكل دقة لإنهاء حالة الإفلات من العقاب على العنف الموجَّه ضد المرأة. وأضافت أنه يتعيَّن إعطاء الأولوية إلى تعميم هذه المسألة في قانون حقوق الإنسان وفي السياسات والعقليات. ورحَّبت، في هذا الصدد، بتركيز الدراسة على التعليم. وأضافت أنه في إسرائيل يتلقى الأطفال دروساً عن المساواة بين الجنسين وأنه تُنفَّذ برامج للفتيات تعلمهن القيادة وتمكِّن لهن.

٢٢ - وذكرت أن العنف والتمييز القائمين على أساس الجنس يشكلان اعتداءً على حقوق الإنسان للمرأة. وذكرت أن مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة منصوص عليه في إعلان استقلال إسرائيل وأن للبلد تاريخاً طويلاً من القيادات النسائية على أعلى المستويات في الحكومة. على أنها أضافت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك التنفيذ الكامل للتشريعات الموجودة في مجالات مثل تكافؤ الأجور عن الأعمال المتساوية. وأضافت أنه قد بدأ مؤخراً تطوير التشريعات المتعلقة بمركز المرأة، بما في ذلك مجالات انتهاك حقوق المرأة المنصوص عليها في قانون العمل وتكافؤ الفرص في مكان العمل. وقالت إنه للمساعدة على تحقيق هدف إسرائيل المتمثل في الرفض المطلق للتمييز والعنف القائمين على أساس الجنس، أصبحت اللجنة البرلمانية المعنية بمركز المرأة هي المسؤولة عن اقتراح التشريعات المتعلقة بالجنسين وعن رصد تنفيذ التشريعات القائمة والاتصال بالمنظمات النسائية غير الحكومية.

٢٣ - وذكرت أن إسرائيل تشارك حيثما يكون ذلك ممكناً في الجهود الدولية لتخفيف حدة الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين، كما يحدث مثلاً من خلال مركز غولدا مائير الدولي للتدريب في جبل كارمن الذي يعمل على النهوض بالمرأة والتمكين لها، وخاصة في الجنوب. وذكرت أن التدريب الذي يُقدّم يركّز على تنمية المجتمع المحلي، بما في ذلك المجتمع المدني، وعلى المشروعات الصغيرة، وعلى التعليم في الطفولة المبكرة، وأن هذا التدريب قُدِّم بالفعل إلى ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ امرأة. وقالت إنه في عام ٢٠٠٥ استضاف المركز مؤتمراً دولياً تناول موضوع ''الهجرة وقضايا الجنسين في إطار الأهداف الإنمائية للألفية'' حضرته قيادات نسائية من جميع أنحاء العالم. وأضافت أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اجتمعت في نيويورك اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي جماعة تضم قيادات نسائية فلسطينية وإسرائيلية، وذلك للمساعدة على دفع مفاوضات السلام إلى الأمام. وأعربت عن أملها في أن يسهم هذا الاجتماع، وما يليه من اجتماعات، آخر الأمر، في تحقيق التعايش السلمي بين الجانبين. وقالت إن إسرائيل مجتمع تقدّمي وأنها في الوقت الذي كانت تظهر فيه المفاهيم

الدولية المتعلقة بالمساواة والحقوق كانت ملتزمة بأن تظل في طليعة التغيير.

٢٤ - **السيدة صنديد – براح** (الجزائر): أعربت عن قلقها من أنه على الرغم من الالتزامات الكثيرة التي تصدر عن الدول ومن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي بُذِلَت على مدى السنين لا تزال مشكلة العنف ضد المرأة تؤثِّر على جميع البلدان، بغض النظر عن اختلافات الهوية والتقاليد والدين والثقافة ومرحلة التطوّر. وذكرت أن هذا الوضع تؤكده الدراسة المتعمّقة المقدّمة من الأمين العام بشأن جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت أن العنف ضد المرأة لا يعتبر انتهاكاً للحقوق الإنسانية فحسب بل إنه يهددها أيضاً في صحتها ويعرقل تحقيق أهداف المساواة والتنمية والتلاحم الاجتماعي. وقالت إن حكومتها ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال سَن قوانين جديدة، تشمل تجريم التحرش الجنسي، وتوفير الدعم السيكولوجي. وأضافت أنه يجري القيام بحملات لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة وهي حملات يشارك فيها ممثلو الحكومة والروابط على الصعيدين المحلي والوطني كما تشارك فيها المدارس ووسائل الإعلام.

٢٥ - وقالت إن حكومتها ملتزمة التزاماً عميقاً بمنهاج عمل بيجين وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأنها تعمل على جعل تشريعاتها متفقة مع أحكامهما وتوصياتهما. وقالت إن قانون الأسرة تم تطويره ليشمل أحكاماً جديدة تتعلق بمجالات مثل المساواة في الحقوق والالتزامات بين الجنسين، ومنح المرأة الحق الكامل في إبرام عقود الزواج وترتيبات السكن للأمهات المطلقات اللاتي تكون لهن حضانة الأطفال. وذكرت أن القانون الوطني تم تعديله أيضاً لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والسماح بنقل الجنسية الجزائرية عن طريق الأم وعن طريق الزواج من رجل جزائري أو امرأة جزائرية. وأضافت أن مبدأ المساواة بين الجنسين منصوص عليه في دستور الجزائر وأنه يُحتَرَم بدقة في القانونين المدني والجنائي. وذكرت أن مسألتي المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة يتم تناولهما على نحو متزايد في السياسات العامة وفي أنشطة المجتمع المدني. وقالت إنه لتعزيز هذه المنجزات تعتزم حكومتها، باعتبارها من الحكومات الموقِّعة على اتفاقية حقوق الطفل، التعجيل بالتدابير اللازمة لحماية الفتاة لتمكينها من تحقيق كل إمكانياتها والنمو في بيئة تتمتع فيها بالاحترام ويعتَرف فيها بقيمتها. وأضافت أنها ستواصل جهودها لضمان المشاركة الكاملة للمرأة الجزائرية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٢٦ - **السيد هوان** (ماليزيا): قال إنه يتعيَّن على كل بلد الاستفادة بجميع موارده البشرية بما فيها المرأة إذا أراد تحقيق كل إمكانياته سعياً إلى التنمية المستدامة. وذكر أن تقدُّم المرأة أسهم إسهاماً كبيراً في التقدّم العام في بلده. وأضاف أن توفير بيئة ممكِّنة وتعميم المنظور الجنساني في الخطط الوطنية ضروريان لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل. وبهذه الروح، تعمل حكومته على إصلاح الآليات والمؤسسات ذات الصلة لتمكينها من تصحيح أوجه التفاوت بين الجنسين وتقوم بإعداد تشريعات وسياسات تمكينية في هذا المجال. وأضاف أن دستور ماليزيا يعترف بحقوق المرأة ويصونها ويحظر صراحة التمييز ضد المرأة. وقال إنه يجري إعادة النظر في التشريعات القائمة بما فيها قانون الأحوال الشخصية، لحذف أية أحكام يمكن أن يكون لها أثر سلبي على المرأة. وقال إنه سيتم في المستقبل تحليل جميع مشاريع القوانين من هذا المنظور.

٢٧ - وقال إنه يجري استعراض السياسة الوطنية للمرأة التي وُضِعَت في عام ١٩٨٩ وخطة العمل المنفِّذة لها لضمان المساواة بين المرأة والرجل في فرص الحصول على الموارد والمعلومات والتمتع بثمرات التنمية. وأضاف أن تعزيز

المساواة بين الجنسين يتم إدراجه بشكل أوضح عن طريق إدراج جزء يتعلق بالمرأة والتنمية في خطط التنمية الخمسية في ماليزيا. وذكر أنه بوجود وزارة مستقلة خاصة بمسائل المرأة تم تعزيز المنظور الجنساني في البلد كله. وأضاف أنه تم إنشاء لجنة معنية بالمساواة بين الجنسين يرأسها رئيس الوزراء كما تم إنشاء مراكز اتصال خاصة بمسائل الجنسين في جميع الوزارات والوكالات الحكومية كما توجد أفرقة عمل وزارية وأفرقة عمل فنية تتناول مجالات الاهتمام الخاصة. وأضاف أنه يجري التعجيل بإنشاء الشبكات وتبادل الممارسات الجيدة بين الوكالات الحكومية وبين الخبراء المهتمين بمسائل الجنسين.

٢٨ - وقال إن المرأة في ماليزيا تتوافر لها فرص التعليم والرعاية الصحية والعمل وأن انتفاعها بهذه الفرص يزيد من التمكين لها. وذكر أن ارتفاع مستوى التعليم أتاح لكثيرات الحصول على وظائف في المستويات العالية وأتاح لهن المشاركة في عمليات اتخاذ القرار الرسمية. على أنه أضاف أنه على الرغم من هذه المنجزات ما زالت توجد نكسات فيما يتعلق بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين مثل وجود القوالب الفكرية عن الرجل والمرأة. وقال إنه للتصدي لهذا الوضع وُضعَت مبادئ توجيهية لضمان عدم وجود تحيُّز على أساس الجنس في الكتب المدرسية وضمان توفير البيانات والإحصاءات الموزَّعة حسب نوع الجنس بالنسبة لجميع مستويات التعليم، كما تم إنشاء مراكز لشؤون الجنسين في الجامعات لتقديم مقررات وإجراء بحوث فيما يتعلق بمسائل الجنسين. وأضاف أنه تم إدماج عناصر الصحة الإنجابية في البرامج الصحية الوطنية كما تم إدخال التربية الجنسية في المدارس لتشجيع العلاقات الصحية بين التلاميذ والتلميذات ومنع الاستغلال وزيادة الوعي بالقيمة الذاتية وبالحقوق والمسؤوليات. وقال إن حكومته أصدرت أيضاً مبادئ توجيهية لمكافحة التحرش الجنسي في مكان العمل.

٢٩ - ورحّب بالدراسة المتعمّقة التي قدمها الأمين العام عن جميع أشكال العنف ضد المرأة. وذكر أن الوكالات الحكومية في ماليزيا قد أحرزت، بالتعاون الوثيق مع الوكالات غير الحكومية، تقدماً كبيراً في مكافحة العنف المترلي وغيره من الجرائم التي تُرتَكَب ضد المرأة. وأضاف أنه أنشئت في معظم مستشفيات ماليزيا مراكز لإدارة الأزمات من جميع جوانبها تقدَّم فيها خدمات الشرطة والخدمات الطبية وخدمات الإرشاد. وقال إن فعالية هذه المبادرات يجري رصدها من خلال نظام معلومات جديد تُستخدَم فيه بيانات موزّعة حسب نوع الجنس.

٣٠ - وذكر أن حكومته تؤمن إيماناً راسخاً بفوائد تبادل الخبرات والممارسات والتجارب وأنها في طليعة الجهود المتعددة الأطراف التي تُبذَل في هذا المجال. وقال إن حكومته استضافت في عام ٢٠٠٥ الاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن النهوض بالمرأة الذي تناول موضوع ''التمكين للمرأة في مواجهة تحديات العولمة''. وأضاف أن الاجتماع اعتمد الاقتراح المقدَّم من وفد ماليزيا بإنشاء معهد للتمكين للمرأة في ماليزيا يقوم بخدمة بلدان عدم الانحياز. وذكر، أخيراً، أن حكومته تقدِّر إسهام القطاع غير الحكومي في الجهود المبذولة للنهوض بالمرأة وتتعهد بمواصلة التعاون في المبادرات الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف.

٣١ - **السيدة روموروس** (هايتي): رحَّبت بتقرير الأمين العام بشأن التدابير المتخذة والتقدُّم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/61/174). وذكرت أن مشاركة وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة في المؤتمرات الوطنية والدولية أنهت العزلة الدولية التي فرضتها الأزمة السياسية والمؤسسية في البلد. وأضافت أن الوزارة نفَّذت تدابير قانونية وعملية لتحسين وضع المرأة في هايتي وتوفير الفرص لها في مجال التعليم والمشاركة في الحياة العامة كما وفّرت لها الحماية

الاقتصادية والقانونية والحماية من جميع أشكال التمييز مما ساعدها على الخروج من دائرة الفقر والعنف. وذكرت أنه تحقق تقدُّم كبير في مجال الإصلاح القانوني الرامي إلى مكافحة معظم الأشكال الصارخة للتمييز بين الجنسين. وقالت إنه تم تعديل القانون الجنائي لتعريف الاغتصاب بوصفه جريمة ضد الشخص والقضاء على التمييز في مسألة الخيانة الزوجية. وقالت إن قتل الزوج لزوجته والعنف الذي ترتكبه المرأة ضد زوجها لم يعودا مغتفرين في أية ظروف. وأضافت أن من مشاريع القوانين الأخرى المقدمة إلى برلمان هايتي الجديد لاعتمادها مشاريع تتعلق بالمعاشرة والأبوة المسؤولة والاستغلال الجنسي. وأضافت أن الحكومة بسعيها إلى جعل تشريعاتها متمشية مع المعاهدات الدولية التي وقَّعت وصدَّقت عليها هايتي تبرهن على التزامها السياسي الصادق بإعادة حقوق المرأة في هايتي.

٣٢ - وقالت إن وزارة شؤون وحقوق المرأة وضعت خطة خمسية بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الحكومية والوكالات الدولية لمكافحة العنف ضد المرأة. وذكرت أن الخطة تشمل جوانب مثل جمع البيانات، وتقديم الدعم للضحايا، وزيادة الوعي. وقالت إن الوزارة شرعت في برنامج لتشجيع قيام المرأة بتنظيم المشاريع وخاصة في قطاع الإنتاج، بما في ذلك تدريبها لتيسير دخولها مجالات العمل غير التقليدية. وقالت إنه اعتُمدت تدابير أخرى لزيادة فرص المرأة في الحصول على التعليم على جميع المستويات - وهي أولوية عاجلة بالنظر إلى دورها الحيوي في اقتصاد البلد. وأضافت أن التدابير التي تتخذ لمكافحة التمييز بين الجنسين تشمل إعادة تسمية بعض الشوارع والميادين العامة بإطلاق أسماء عليها لنساء ممن قمن بدور هام في تاريخ البلد وأسهمن في تقدمه الاجتماعي. وأضافت أن حكومتها ملتزمة بزيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات اتخاذ القرار وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يتعيَّن القيام به.

٣٣ - **السيدة ديالو** (مالي): قالت إن حكومتها قدمت مؤخراً تقريراً إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقدّم الكبير الذي تم إحرازه في مالي في مجال النهوض بالمرأة. وأضافت أنه من أجل تحسين حالة المرأة، وخاصة وضع النساء البالغة نسبتهن ٧٨ في المائة اللاتي يعشن في المناطق الريفية ويقمن بدور اقتصادي واجتماعي هام، وضعت الحكومة خطة عمل تتفق والتعهدات المقدمة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وذكرت أن الهدف الرئيسي للخطة، التي هي الآن في مرحلتها الثانية (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، هو تحسين حالة المرأة ومركزها في مالي. وأضافت أن المجالات المستهدفة ذات الأولوية هي تقليل نسبة الأمية بين الإناث، وتحسين صحة المرأة، وخاصة صحتها الإنجابية، وزيادة المساواة بين الجنسين، وتحسين فرص المرأة في المجتمع.

٣٤ - وقالت إن من المنجزات الكبيرة التي تحققت زيادة قيد الفتيات بالمدارس بما يزيد عن ٥٠ في المائة واختيار عدد من النساء لمراكز عامة رفيعه كانت حِكراً على الرجال فيما مضى. وذكرت أن المرأة مُمثَّلة في الحكومة المحلية والوطنية وأن المرأة تشغل عدداً من المناصب الوزارية في البلد البالغ عددها ٢٩ وزارة. وأضافت أنه تم الأخذ بنظام التمييز التصحيحي واتخاذ تدابير خاصة من أجل المرأة، في مجالات تضمَّنت الصحة الإنجابية. وذكرت أنه تم القيام بحملات لزيادة الوعي وجمع المعلومات حول موضوع الختان، وذلك بدعم من المجتمع المدني. وأضافت أنه تم اتخاذ تدابير لزيادة فرص العمل ومكافحة الفقر بالنسبة للمرأة، بما في ذلك إصدار تشريع بشأن المساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية، ووضع برنامج لتشجيع المرأة على تنظيم المشاريع في القطاع الزراعي، وتنفيذ مشاريع للاقتراض المحلي لدعم المرأة في القطاع غير المنظم. وأضافت أن معدلات إلمام المرأة بالقراءة والكتابة قد ارتفعت وأن المرأة الريفية تستفيد من سياسة التمييز التصحيحي في توزيع قطع الأرض. وأضافت

أنه وُضعت حوافز في تمويل الأحزاب السياسية لتشجيع زيادة عدد النساء بها.

٣٥ - على أنها أضافت أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعيَّن القيام به لأنه لا يزال هناك نوع من التحيُّز المتأصل ضد المرأة في مجتمع ماليزيا. وقالت إن الحكومة وضعت عدداً من الاستراتيجيات لعلاج هذه المشكلة، بما في ذلك زيادة الوعي والتثقيف فيما يتعلق بالتمييز والعنف، وزيادة الوعي بين صناع الفكر السياسي وتشجيع التغيير الإيجابي في العادات والمعتقدات التقليدية.

٣٦ - **السيد غارثيا** (السفادور): قال إن المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة ضروريان لتحقيق التنمية والحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة. وذكر أن الهدف العام لسياسة حكومته فيما يتعلق بالمرأة هو ضمان مشاركة المرأة في التنمية الوطنية على قدم المساواة مع الرجل وتقاسم المسؤوليات معه. وقال إنه من أجل تحقيق هذا الهدف تم تعزيز التعاون بين معهد النهوض بالمرأة في السلفادور والأمانة الوطنية للأسرة وتمت إقامة تحالف استراتيجي مع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية.

٣٧ - وقال إن حكومته تعلِّق أهمية كبيرة على الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة العنف ضد النساء والفتيات. وأضاف أن حكومته طرف في الاتفاقات الدولية والإقليمية الرئيسية في هذا المجال وأن هذه الاتفاقات، بالإضافة إلى العمل الوطني، تشكل إطاراً قانونياً متسقاً لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها. وأضاف أن الخطة الوطنية لمنع العنف المترلي والتصدي له ترمي إلى تنسيق الجهود المؤسسية المبذولة لتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع والأنشطة المتعلقة بمنع العنف ضد النساء والفتيات ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه. وقال إن برامج مكافحة العنف المرتَكَب ضد النساء والفتيات من جانب عصابات الشباب يجري أيضاً تنفيذها بالتعاون مع البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٣٨ - وذكر أنه تحقق تقدُّم خلال العقد الماضي في تعليم النساء والفتيات وتحققت زيادة مستمرة في معدل التحاق الفتيات بالمدارس. وفي المجال الصحي، ذكر أن حكومته غيَّرت تركيزها في السنوات الأخيرة لينصب على الرعاية الشاملة للمرأة في جميع مجالات حياتها، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية. وقال إن حكومته صدَّقت أيضاً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة واتفاقية المنظمة رقم ١١١ بشأن التمييز في الأعمال والوظائف.

٣٩ - وذكر أن وفده يتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق في منظومة الأمم المتحدة الذي سيتصدى من غير شك لمسألة إعادة تنظيم الآليات المعنية بقضايا المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأكد من جديد دعمه للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة الذي حقق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بمسائل المرأة والهجرة؛ والمرأة والسلم والأمن؛ والمرأة والحكم والمشاركة السياسية. ونوَّه كذلك بالإسهامات الهامة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة في دراسة العنف ضد النساء والفتيات ولما يقدمه من دعم للجهود الوطنية المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وأضاف أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة مسألة أساسية بالنسبة لتغيير مجتمع السلفادور وتعزيز ثقافة السلام التي تؤدي إلى التقدُّم في القرن الحادي والعشرين.

٤٠ - **السيدة موافيسي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن التوصية التي وردت في الدراسة المقدمة من الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة المتعلقة بمدى توافر البيانات

والمعلومات الكافية ينبغي أن تتم متابعتها لأنها ضرورية لأي إطار حقيقي للسياسات ولأية تدخلات أخرى يتم القيام بها للتصدي للعنف. وذكرت أن حكومتها اتخذت عدة تدابير للتصدي للعنف ضد المرأة. وقالت إن العنف المترلي يعتبر جريمة وأن قانون التحرش الجنسي لعام ١٩٩٨ يحمي كرامة النساء والأطفال. وذكرت أن خطة العمل الوطنية المنقحة التي وُضعت في عام ٢٠٠٥ لمكافحة العنف ضد المرأة تتضمن استراتيجيات وإجراءات قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية على مختلف المستويات. وقالت إن زيادة الوعي والدعوة والتدريب للرجال والنساء على السواء فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة قد حقق تغييرات إيجابية. وذكرت أن المرأة تطالب بحقوقها في المحاكم وأنه تُفرض على مرتكبي الجرائم ضدها أحكام شديدة.

٤١ - وقالت إن حكومتها وضعت استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة وأنها قامت، لتحقيق أغراضها، بإنشاء مراكز اتصال في الوزارات والإدارات الحكومية وفي السلطات الإقليمية والمحلية المسؤولة عن تعميم المنظور الجنساني في قطاعاتها مع الاتصال بالآليات الوطنية المعنية بالمرأة. وذكرت أن حكومتها قامت أيضاً بإدخال المنظور الجنساني في استراتيجيتها الوطنية للنهوض بالمرأة والحد من الفقر، وفي كل المجموعات التي ستتصدي لانخفاض الدخول، ونوعية الحياة والرفاه الاجتماعي، والإدارة والمساءلة. وقالت إن من التدخلات التي اشتملت عليها الاستراتيجية تدريب الريفيات والشباب على تنظيم المشروعات، ومراجعة القوانين، والدعوة ضد الممارسات الثقافية التي تنكر على النساء والشباب فرص الحصول على الموارد، والقيام بإجراءات لحماية المرأة من العنف عند تقديم مرتكبي الجرائم ضدها إلى العدالة.

٤٢ - وذكرت أنه بفضل التمييز التصحيحي حققت تترانيا الهدف الذي حُدِّد لمشاركة المرأة في السياسة في منهاج عمل بيجين وفي إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهو ٣٠ في المائة وأنها تعزز جهودها من أجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥. وأضافت أنها حققت هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي كما تحدد في الأهداف الإنمائية للألفية وأنها توجه جهودها الآن إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي. على أنها أضافت أن أثر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز كان محبطاً بالنسبة للجهود المبذولة للنهوض بالمرأة، وذلك مثلاً عندما تُضطر فتاة إلى ترك المدرسة لرعاية إخوتها وأخواتها المرضى أو اليتامى. وقالت إن التدخلات في هذا المجال ينبغي أن تستهدف النساء والفتيات على وجه الخصوص.

٤٣ - وقالت إن السياسة الوطنية والأُطُر التشريعية للنهوض بالمرأة في تترانيا متطورة، ولكن التحدي الذي تواجهه هو تحويل هذه الأُطر إلى إجراءات عملية. وأضافت أن الموارد التقنية والمالية محدودة وطالبت بمزيد من التعاون والدعم على الصعيد الدولي.

٤٤ - **السيدة كمال** (البحرين): قالت إن البحرين في ظل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة قطعت خطوات واسعة نحو زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار الوطني وفي التنمية. وأضافت أن جلالة الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة استضافت الاجتماع الثاني للمجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية في البحرين في عام ٢٠٠٥ وأنه تقرر عقد اجتماع لهذه المنظمة في البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لاستعراض التقدُّم المحرز منذ مؤتمر القمة الأول للمرأة العربية الذي عُقد في عام ٢٠٠٠. وقالت إن المرأة في البحرين قد صعدت إلى مراكز رفيعة، وخاصة الشيخة هيا راشد آل خليفة رئيسة الدورة الحالية للجمعية العامة. وأضافت أنه خلال السنة التي انقضت منذ وضع المجلس الأعلى للمرأة في البحرين استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة في البحرين اتخذت خطوات كثيرة لزيادة دور المرأة في

المجتمع وفي الحياة السياسية، بما في ذلك برنامج لإعداد المرأة للمشاركة في الانتخابات القادمة التي تُجرى في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأضافت أن هذه التدابير لم تكن نتيجة لتنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية فحسب ولكنها نابعة أيضاً من القيمة التي تضفيها الحضارة العربية والإسلامية على دور المرأة في المجتمع.

٤٥ - **السيدة شارما** (نيبال): قالت إن حكومتها بدأت عهداً جديداً يقوم على ديمقراطية تتعدد فيها الأحزاب، وعلى سيادة القانون وحقوق الإنسان وأنها اتخذت تدابير لضمان مشاركة المرأة بنسبة ٣٣ في المائة في جميع الهيئات السياسية وفي الخدمة المدنية، وللسماح لها بالمشاركة في عمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات. وذكرت أن حكومتها تعلِّق أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة في ميدان النهوض بالمرأة وتعتقد أن الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين سيكون لهما دور هام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦ - وذكرت أن أكثر من نصف سكان نيبال هم من النساء والفتيات وأن من التحديات التي تواجههن الفقر، والأمية، وانعدام فرص الحصول على الموارد الاقتصادية، وضعف صحة الأم، والاتجار في النساء والفتيات للأغراض التجارية وأغراض استغلال الجنسي، والتمييز ضد المرأة والعنف المترلي. وأضافت أن مما يُعقِّد مشاكل المرأة، وخاصة في المناطق الريفية، انعدام تعليمها والوعي بحقوقها وما يسيطر عليها من الخرافات والتقاليد الاجتماعية - الثقافية. وأضافت أن الحكومة ملتزمة التزاماً كاملاً بالنهوض بالمرأة من خلال التدابير التشريعية والإدارية والسياسات والبرامج الإنمائية. وقالت إنه تم أيضاً القيام ببرامج موجَّهة خصيصاً للفئات المحرومة والفئات المهمشة وللمرأة الريفية. وذكرت أن وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية، التي ترأسها امرأة بذلت جهوداً لتعميم المنظور الجنساني في البرامج الإنمائية بجميع الوكالات القطاعية. وأضافت أن نيبال طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأنها قدمت تقاريرها الدورية إلى الجهات المختصة المعنية برصد المعاهدات. وقالت إن منظومة الأمم المتحدة ينبغي لها أن تزيد مساعداتها التقنية إلى الدول في تنفيذ هذه الصكوك. وذكرت أن التمكين للمرأة اقتصادياً وسياسياً ينبغي أن يكون التزاماً جماعياً من جانب المجتمع الدولي الذي ينبغي له أن يقدم الدعم إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، من أجل تحقيق هذا الغرض.

٤٧ - **السيد ويغوي** (نيجيريا): قال إن التزام حكومته بمكافحة التمييز ضد المرأة قد تبيَّن من عدد من المبادرات والبرامج التي قامت بها الحكومة في مجال السياسات على جميع المستويات. وذكر أنه بُذِلَت جهود متسقة لتجريم الممارسات التقليدية التمييزية التي تضر بالصحة الجسمانية والصحة العقلية للنساء والفتيات، مثل زواج الأطفال، والتعاقد على زواج الفتيات، والاتجار في الأشخاص، والطقوس التمييزية والمهينة المتعلقة بالترمل، وختان الإناث، وقيام الأطفال في سن المدارس وخاصة الفتيات بالمطاردة في الشوارع.

٤٨ - وذكر أن حكومته تأخذ مأخَذ الجد التزامها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو ما يتجلى ليس فقط في سياستها الوطنية المستمدة من أحكام الاتفاقية ولكن أيضاً في وفائها بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير. وأضاف أن عملية إدماج أحكام الاتفاقية في القانون المحلي بلغت مرحلة متقدمة، بعد الانتهاء من القراءة الأولى لمشروع القانون المتعلق بذلك في الجمعية الوطنية. وأضاف أن إقرار هذا المشروع سيزيد عدد النساء في المناصب التي تُشغَل بالانتخاب بما يصل إلى ٣٠ في المائة ويتيح فرصاً جديدة أمام المرأة. وذكر أن حكومته ممتنة لصندوق الأمم المتحدة

للنهوض بالمرأة لبرنامج زيادة الوعي الذي ينفذه في بلدها تحضيراً للانتخابات العامة التي تُجرى في عام ٢٠٠٧. وأضاف أن هذا الجهد الذي يتم على مستوى القاعدة الشعبية قد زاد وعي المرأة بحقوقها ومسؤولياتها السياسية وأتاح لها سبيلاً للإسهام في المناقشات السياسية ومن ثم للمشاركة في الحياة السياسية. وأضاف أن السياسة الوطنية الجديدة لحكومته فيما يتعلق بمسائل الجنسين، وهي السياسة التي سيبدأ تنفيذها بنهاية عام ٢٠٠٦، ستتيح تمثيل المرأة على قدم المساواة ومعالجة الحقوق الإنسانية للمرأة وتعميم مسائل الجنسين في جميع السياسات والبرامج القطاعية.

٤٩ - وقال إن حكومته مشغولة بضعف موقف المرأة في حالات الصراع وأنها لهذا تقوم بإعادة تنظيم قطاع الأمن ليشمل سياسة وطنية للسلام تستهدف التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في ظروف الصراع. وفي مجال توفير الرعاية الصحية، ذكر أن الاحتياجات الخاصة للمرأة تلقى عناية خاصة. وضرب مثلاً فقال إن الدراسة الاستقصائية التي تمت على نطاق البلد بالنسبة لناسور ما بين الرحم والمثانة قد عجَّلت بتجديد مراكز العلاج من هذه الحالة وأدت إلى حملة وطنية للدعوة في مجال الأمومة المأمونة.

٥٠ - وقال إن حكومته، في محاولة منها لتعميم المنظور الجنساني في البرامج والأنشطة الوطنية، ألزمت الوزارات بإعطاء العناية الواجبة لمسائل الجنسين في ميزانياتها السنوية. وأضاف أنه تم القيام ببرنامج للتدريب في مجال مراعاة مسائل الجنسين عند إعداد الميزانيات حيث تم تدريب عدد من موظفي الميزانية. وفي مجال الحد من الفقر، ذكر أن حكومته وضعت نظامين لتقديم القروض للمرأة، وأنشأت صندوق المرأة للتمكين الاقتصادي وصندوق النهوض بالمشاريع التجارية للمرأة، وهي مشاريع استفادت منها التعاونيات النسائية والعاملات الزراعيات.

٥١ - وذكر أن بعض العقبات التي تعترض سبيل النهوض بالمرأة في نيجيريا يمكن تخطيها بالإرادة السياسية وإعادة التوجّه الثقافي وإن كان ذلك سيحتاج إلى جهود منسّقة من جانب المجتمع الدولي، عن طريق المساعدة الإنمائية، وبناء القدرات، والتدريب، للتغلب على المشاكل العديدة التي تواجه المرأة لا في نيجيريا فحسب بل في جميع أنحاء العالم.

٥٢ - **السيد بيلينغا-إبوتو** (الكاميرون): قال إنه على الرغم من عديد الصكوك والإجراءات الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة فإن العنف ضدها ما زال مستمراً في كل بلد من بلدان العالم. وذكر أن القضاء على هذا العنف مهمة عالمية تحتاج إلى عنصرين هما التعليم والقضاء على الفقر. وأضاف أن التعليم يمكّن للمرأة ويجعلها على وعي بحقوقها ومسؤولياتها في المجتمع، ويتيح لها التغلب على كثير من العقبات التي تواجهها، ويساعدها على إيجاد بيئة تساعد المرأة والرجل على تحقيق إمكانياتهما. وقال إن أهمية القضاء على الفقر ترجع إلى أن المرأة لا تستطيع أن تحرز أي تقدُّم في مجتمع يفتقر إلى المستشفيات أو الطرق ولا تتوافر فيه فرص الوصول إلى الأسواق أو الالتحاق بالمدارس أو الحصول على القروض الصغيرة. وذكر أن وضع واعتماد القواعد والإجراءات والبرامج أو غيرها من الصكوك الدولية لن تكون له فائدة ما لم يقم على أساس من التعليم وما لم تتخذ تدابير للحد من الفقر. وأثنى على لجنة مركز المرأة لإسهاماتها الكثيرة في النهوض بحقوق المرأة والقضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس.

٥٣ - **السيد رانجيل** (أنغولا): قال إن التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية في العالم. وذكر أن قادة العالم اتفقوا على تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز بينهما من خلال مجموعة من التدابير. وأضاف أن النهوض بتعليم المرأة وبصحتها الإنجابية

وفرصها الاقتصادية أمر له قيمة استراتيجية كبيرة وهو السبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن حكومته تخصص ٢٨,٥ في المائة من ميزانيتها لتدابير ترمي إلى ضمان فرص المرأة في الوصول إلى المراكز الكبيرة، مثل حملات محو الأمية، وبناء المدارس، والتوسع في خدمات تنظيم الأسرة، وزيادة فرص المرأة في الحصول على القروض الصغيرة، وتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وقال إنه تحقق تقدم كبير في الإقلال من العنف ضد المرأة، بفضل حملات التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تم تنظيمها لأفراد الشرطة والقوات المسلحة وللجمهور بوجه عام. وقال إن الحكومة قد شرعت في عملية لتنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات المدنية على نحو يحقق التكامل والانسجام بين القانون العرفي التقليدي والنظام القانوني بغرض القضاء على التمييز. وقال إنه سيتم استخدام جميع الموارد المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال.

٥٤ - **السيدة تشينوويث** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قالت إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي حالياً أكثر الآليات فعالية في إزالة العقبات التي تواجه حقوق الإنسان الأساسية للمرأة، وخاصة مادتها ١٤ التي تتناول المشاكل التي تواجهها المرأة الريفية. وأضافت أن الفاو لا تعترف فقط بالدور الحاسم الذي تقوم به المرأة، ولكنها تعترف أيضاً بضرورة النهوض بها وتعميم المسائل الإنسانية في سياسات واستراتيجيات التنمية. وقالت إن المناطق الريفية تحتاج إلى عناية عاجلة وحاسمة لأن ٧٥ في المائة من فقراء العالم يعيشون في هذه المناطق ويعتمدون على الزراعة وما يتصل بها من الحرف والخدمات الريفية في تدبير أمور عيشهم. وأضافت أن المرأة الريفية تقوم بدور هام في تأمين مستقبل النظم الزراعية وفي توفير الأمن الغذائي والمعيشي. وقالت إن تحقيق هدف توفير بيئة اجتماعية تساعد على النهوض بالمرأة وعلى التنمية الريفية والزراعية يحتاج إلى تعاون وثيق بين كثير من الجهات الفاعلة على جميع المستويات. وأضافت أن الفاو ملتزمة التزاماً تاماً بإقامة شراكات من أجل القيام بعمل أكثر فعالية من أجل النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين كوسيلة لمكافحة الجوع والفقر.

٥٥ - **السيدة فيليب** (الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إن انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز في المجتمع بوجه عام لا يمكن التصدي لهما إلا بالعمل الجماعي من خلال البرلمانات وأعضائها. وذكر أن مما يؤسف له، بل مما لا يصدقه العقل، أن المرأة في جميع أنحاء العالم، وبعد عقد من مؤتمر بيجين، ما زالت تواجه عقبات مثل التمييز، وعدم توافر الرعاية الطبية، والأمية. وأضافت أن مما يؤسف له أيضاً أن معظم البرلمانات ما زالت الغلبة فيها للرجل. وقالت إن العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم هو انتهاك أساسي لحقوقها وأنه يتخذ أشكالاً كثيرة منها الاتجار والعنف الجنسي والعنف المترلي وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وأن هذا العنف يشتد بوجه خاص في مناطق الصراع وما بعد الصراع.

٥٦ - وقالت إن العنف ضد المرأة يعوق التنمية البشرية ويتناقض مع المبادئ الديمقراطية ويتعيّن لذلك أن تتصدى له البشرية كلها. وذكر أن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي اتخذت قراراً يركز على الكيفية التي تستطيع بها البرلمانات ويتعيّن عليها أن تجد الوسائل الفعّالة لمكافحة العنف ضد المرأة في جميع المجالات. وذكرت أن القرار يحدّد تدابير معيَّنة تتعلق بالمنع والمساعدة والتجريم، بما في ذلك إعادة النظر في التشريعات التي تعوق المساواة بين الجنسين، والتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية، وإنشاء مراكز لرصد العنف ضد المرأة وتوفير الموارد المالية التي تضمن تنفيذ التشريعات والتدابير الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة. وأضافت أن

التعاون ضروري لتحقيق هدف القضاء على العنف بوجه عام والعنف ضد النساء والأطفال بوجه خاص. وقالت إن الاتحاد البرلماني الدولي أقام شراكة قوية مع الأمم المتحدة وأنه يعمل في تعاون وثيق مع شعبة النهوض بالمرأة في تنظيم الحلقات الدراسية والدورات السنوية حول موضوع العنف ضد المرأة. وقالت إن الاتحاد سيواصل التركيز على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وسيجعل من أولوياته مساعدة البرلمانات في وضع التشريعات اللازمة في هذا المجال.

٥٧ - **السيد ندجونكو** (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية تقوم في مجال العنف ضد المرأة بوضع السياسات كما تقوم بأنشطة في مجالات البحث والتنفيذ وزيادة الوعي فيما يتعلق بالعنف في مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي أثناء العمل، والسخرة، والاتجار، وعمل الطفل. وقال إنه فيما يتعلق بالتحرش الجنسي، وهو شكل من العنف يؤثر على المرأة بوجه خاص، بُذِلت جهود لتنبيه الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل كما تم جمع أمثلة لأفضل الممارسات من الحكومات المحلية والوطنية ومن مؤسسات الأعمال والاتحادات العمالية التي نجحت في تنفيذ سياسات الرفض المطلق وبرامج التدريب على منع العنف. وأضاف أن انعدام المساواة في الأجور والمكافآت ربما يكون هو الشكل الأكثر استمراراً من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة وأن التنفيذ الكامل لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ التي قررت مبدأ المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة من شأنه أن يساعد على الإقلال من العنف ضد المرأة الذي يؤدي إليه التفاوت الاقتصادي بينهما.

٥٨ - وقال إن المنظمة مشغولة بالأبعاد العمالية للاتجار في البشر الذي تراه متناقضاً مع الحق في العمل الكامل والمنتِج والمختار بحرية. وقال إنه لتحقيق هدف المنظمة فيما يتعلق بحماية العاملات المهاجرات، فإنها تركِّز على تحسين قاعدة المعلومات المتعلقة بظروف العمل، وممارسات الاختيار والتوظيف بالنسبة لهؤلاء العاملات. وأضاف أن المنظمة تقوم أيضاً بتنفيذ نحو ٣٠ مشروعاً لمكافحة الاتجار وأنها تُعد مجموعة من الأبحاث التي يُسترشَد بنتائجها في البرامج والمشاريع الجديدة التي تهدف إلى القضاء على السخرة. كما وضعت دليلاً إعلامياً شاملاً عن ''منع التمييز ضد العاملات المهاجرات واستغلالهن والإساءة إليهن''.

٥٩ - وفيما يتعلق بمركز المرأة في منظومة الأمم المتحدة، قال إن منظمة العمل الدولية نجحت في زيادة نسبة المرأة في وظائف الإدارة العليا من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وأضاف أنه يجري اتخاذ إجراءات لتحديد العقبات التي تمنع الموظفين من تحقيق هدف التوازن بين العمل والحياة وتوفير بيئة عمل بالمنظمة لا تتعارض مع الحياة الأسرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.